المجلة العلمية لكلية الآداب مج 11، ع 2 (2022)، 19 - 38
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

أثر ممارسات ديوان المتجر السلطاني على الحياة الاجتماعية

محمد محمد السيد محمد زغلول
طالب ماجستير – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة دمياط.

المستخلص

يتناول هذا البحث أثر ديوان المتجر السلطاني على الحياة الاجتماعية، حيث يتعرض الفصل لماهية العلاقة بين السلطة ممثلة في سلاطين المماليك، وعامة المجتمع المصري، فالمجتمع المصري عصر سلاطين المماليك لم يكن مجتمعاً جامداً على الدوام، ثم يتعرض الفصل لاعتراضات العامة السلطة الحاكمة والتي ارتبطت معظم الوقت بالأوضاع الاقتصادية، كما يتعرض الفصل لأهم مظاهر الحياة الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية، حيث عرف المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك نوعاً من الازدهار الاقتصادي في النصف الأول من عُمر الدولة (المماليك البحرية) أشارت إليه مختلف المصادر المعاصرة في إطار رخاء أسواق القاهرة وسائر المدن المصرية من الإسكندرية وحتى أسوان وتطلعنا المصادر التاريخية أن علاقة المماليك برعاياهم كانت ذات اتجاه واحد فقط, فقد اعتبروهم مجرد رعايا عليهم دفع الضرائب المتكررة, وليست لهم قبل الحاكم أية حقوق، حيث زاد معدل الحوادث العنيفة في عصر سلاطين المماليك الجراكسة خاصة.

الكلمات المفتاحية:
ديوان المتجر السلطاني - علاقة السلطة بالمجتمع - المقاومة البيضاء - مظاهر الحياة الاجتماعية.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 24 نوفمبر 2021
تاريخ استلام النسخة النهائية: 23 ديسمبر 2021
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 13 ابريل 2022

Scientific Journal of Faculty of Arts 11 (2) 2022, 19 - 38
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The impact of the practices of the Royal Store Diwan on social life

Mohamed Mohamed El-Sayed Mohamed Zagloul
Master's student - Department of History - Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

This research deals with the impact of the Sultan's Shop Diwan on social life, where the separation is exposed to the relationship between the authority represented in the Mamluk sultans, and the general Egyptian society, the era of mamluk sultans was not always a rigid society, and then the separation is exposed to public objections of the ruling authority, which has been associated most of the time with economic conditions, and the separation is exposed to the most important aspects of social life in the context of economic crises, where Egyptian society in the era of Mamluk sultans experienced a kind of economic prosperity in the first half of the year. The age of the state (maritime Mamluks) was referred to by various contemporary sources within the framework of the prosperity of the markets of Cairo and other Egyptian cities from Alexandria to Aswan and we looked forward to historical sources that the relationship of the Mamluks with their parishes was only one direction, they considered them mere subjects to pay recurrent taxes, and they have no rights before the ruler, where the rate of violent incidents increased in the era of the Mamluk sultans, especially the Jarax..

Keywords: Diwan of the Royal Store - the relationship of power with society - the white resistance - the manifestations of social life..

Article history:
Received 24 November 2021
Received in revised form 23 December 2021
Accepted 13 April 2022

مقدمة

نبذة عن أحوال المجتمع المصري في ظل سياسة المتجر السلطاني الاحتكارية:

عرف المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك نوعاً من الازدهار الاقتصادي في النصف الأول من عُمر الدولة (المماليك البحرية) أشارت إليه مختلف المصادر المعاصرة في إطار رخاء أسواق القاهرة وسائر المدن المصرية من الإسكندرية وحتى أسوان[1].

وفي النصف الثاني من هذا العصر(المماليك الجراكسة) اختلفت صورة المجتمع المصري عما كان عليه من قبل، إذ تدهور الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ نتيجة انحسار الدور العسكري للمماليك في المنطقة العربية، وتحول السلاطين الضعاف عن إدارة شئون البلاد سياسياً واقتصاديا في إطار الوصاية والحجر عليهم من جانب الأمراء؛ ولأن الإقطاع العسكري المملوكي لم يكن وراثياً فإن أحداً من المقطعين لم يهتم بإصلاح الأرض الزراعية أو صيانة الجسور، مما نتج عنه حوادث انقطاع هذه الجسور وغرق الأراضي، فضلا عن أن هذه الإقطاعات وُزعت على المقطعين بطريقة عشوائية أدت إلى تنازل كثير منهم عنها مقابل مبالغ مالية، وضعف سيطرة باقي المقطعين على المساحات المتباعدة من إقطاعاتهم وإهمالهم الإشراف عليها، زد على ذلك عزوف المماليك- بوجه عام – عن سكنى الريف وتمركزهم في القاهرة للمشاركة في الحروب الخارجية والثورات الداخلية للاستفادة بنتائجها السياسية والمالية والتي شارك فيها العربان بنصيب وافر، فأغاروا على القرى المنعزلة وأفسدوا الزرع وقطعوا الطرق ومنعوا وصول الغلال والأقوات إلى الأسواق في المدن مما ترتب عليه هجرة أهل الريف إلى المدن الكبرى لينتظموا في سلك الزعر والحرافيش وغيرهم من العاطلين[2].

وبحث العامة عن مصادر العيش على هامش تلك الصراعات الدموية بين الفرق العسكرية، مما أدى إلى تزايد حوادث السرقة والسلب والنهب والاغتصاب في الأسواق والحمامات والمتنزهات، وغيرها من الأماكن

---

(1) المقريزي: الخطط،ج3،ص172–181.

(2) علاء طه: السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، ط1435ه/2014م، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ص64.

العامة التي يرتادها الناس بصورة يومية، وهو ما انعكس سلباً على مظاهر الحياة الاجتماعية وفي مقدمتها حركة البيع والشراء داخل الأسواق والتي اختل حالها" وخرب وتعطل أكثر ما تشتمل عليه من الحوانيت"[1].

ولم يحاول سلاطين المماليك البحث عن حلول إيجابية للخروج من هذه الأزمة، بل على العكس ساعدوا على تفاقمها بإتباع سياسة اقتصادية خاطئة تقوم على احتكار السلع في الأسواق وإعادة طرحها بأسعار مرتفعة، واستحداث نظام الضرائب العينية مما يعود عليهم بالأرباح الطائلة، ويؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث نوع من التضخم المالي والذي يعني كثرة الفلوس في أيدي الناس مع ضعف قوتها الشرائية وقلة السلع في الأسواق مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار لتدخل البلاد في موجة طاحنة من الغلاء وهو ما يترتب عليه أمران:

1) هجرة المنتجين وأصحاب الحرف، لكثير من الصناعات المحلية وكنز أموالهم خوفاً من المصادرات، مما أدى إلى كساد الصناعة وزيادة نسبة البطالة بين العاملين في ميادين الإنتاج.
2) هبوط رصيد الدولة من الذهب نتيجة هبوط موارد الزراعة والصناعة وعوائد التجارة، مما اضطر الدولة إلى تعويض العجز بطرق أرهقت المجتمع المصري كالاحتكارات والضرائب والمصادرات وبيع الوظائف بالرشوة وإغراق البلاد بالفلوس الجدد [2]للاستفادة من فرق القيمة، وهو ما نوهت إليه المصادر التاريخية المتأخرة في مواضع عديدة تناولها بعض الباحثين العرب والأجانب بالنقد والتحليل[3]، وقد كان من الطبيعي في ظل هذا النظام الإقطاعي، أن يكون المجتمع في عصر المماليك مجتمعاً طبقياً في علاقاته

---

[1] المقريزي:الخطط،ج3،ص173.

[2] الفلوس الجدد: هي قطع من النحاس أو معادن أخرى منقوصة الوزن، وهي أقل قيمة من الفلوس العتق، عن الموضوع: المقريزي: شذور العقود في ذكر النقود، ط جامعة الرياض، ص61: 73.؛رأفت محمد النبراوي: السكةالإسلامية في مصرعصر المماليك الجراكسة،ط1،مركز الحضارة العربية للإعلام، القاهرة،1414ه-1993م،ص340.

[3] آشتور: التاريخ الاقتصادي ،ص 389: 391. ؛ قاسم عبده قاسم: عصر سلاطين المماليك التاريخ الاقتصادي والإجتماعي،ص 247 ــ 251.

واتجاهاته، فهناك أقلية عسكرية حاكمة تمتلك كل وسائل الإنتاج ولها كافة الحقوق والمزايا الاجتماعية، وأغلبية مدنية محكومة ليس لها أدنى حقوق المشاركة السياسية[1]، وهو الأمر الذي انعكس بوضوح على كافة مظاهر الحياة في مصر آنذاك.

بيد أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن المجتمع المصري لم يبق على حال من الجمود والثبات طوال عصر سلاطين المماليك، فالواقع أن المجتمع المصري في عصر الجراكسة قد اختلف عنه في عصر البحرية، ذلك أن الصورة الزاهية الزاخرة بالحركة والحيوية للحياة المصرية في أوائل ذلك العصر كانت تعبر عن مجتمع إقطاعي في دور صعوده[2].

وتطلعنا المصادر التاريخية أن علاقة المماليك برعاياهم كانت ذات اتجاه واحد فقط, فقد اعتبروهم مجرد رعايا عليهم دفع الضرائب المتكررة, وليست لهم قبل الحاكم أية حقوق، حيث زاد معدل الحوادث العنيفة في عصر سلاطين المماليك الجراكسة خاصة, حقيقة أن عصر المماليك البحرية قد شهد مثل هذه الحوادث والحروب الداخلية بين طوائف المماليك, ولكن ذلك كان مرهوناً بتصارع الأمراء الكبار حول العرش في غالب الأحوال, حيث كان نظام تربية المماليك الصارم في عصر المماليك البحرية يكفل للسلاطين والأمراء السيطرة على مماليكهم, وساعدهم على ذلك مواردهم التي وفرتها الزراعة المزدهرة والتجارة المربحة، ولكن شراء الجلبان والسماح للمماليك بالنزول من القلعة وسكنى القاهرة منذ عهد الظاهر برقوق قد أضعف الرقابة عليهم، كما قلل من فرصة السيطرة على حركتهم وأدى ذلك إلى ازدياد منحنى التدهور السياسي والأمني, كما زاد نفوذ المماليك الجلبان حيث عجز السلاطين والأمراء عن ردعهم, ومن ثم تكررت حوادث الشغب التي كانوا يثيرونها, فضلاً عن حوادث نهب الأسواق وخطف البضائع والاعتداء على الناس في الشوارع والأسواق

---

[1] AYALON,D:studies on the structure of the Mamlouk Army,Bulletin of the school of oriental and African studies,university of London,vol,15,NO.2(1953),pp203-228.

[2] قاسم :عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والإجتماعي، ص 164.

حتى أمست تلك الحوادث العنيفة هي السمة الغالبة في حياة المصريين آنذاك[1].

ففي يوم الأربعاء ثالث عشرين من شهر رمضان وذلك سنة 860ه/1455م ـ، "نودي بالقاهرة من قبل السلطان بعدم تعرض المماليك الأجلاب إلى الناس والباعة والتجار فكانت هذه المناداة كضرب رباب أو كطنين ذباب، واستمروا على ما هم عليه من أخذ أموال الناس والظلم والعنف، وصاروا يأخذون ما يجدون من الشعير والتبن والدريس بأبخس الأثمان إن أعطوا ثمناً، وإن شاءوا أخذوه بلا ثمن"[2].

1. علاقة السلطة بالمجتمع:

وأما عن علاقة السلطة بالمجتمع فقد انقسمت إلى شقين:

أولاً المقاومة البيضاء:

هي المقاومة اللسانية أو القولية وهي متصلة بالأحداث التي تقلبت على المصريين وعبرت عن واقع قاسى منه أفراده، فأحياناً ما كانوا يهربون من البكاء باللجوء إلى السخرية والفكاهة وربما ظهر ذلك أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث كان التهكم ــ على بطش الحكام وأسلوب إدارتهم للبلاد والاستئثار بخيرات وثروات البلاد لهم ولأتباعهم ــ هو أحد الطرق للتعبير عن شعورهم تجاه السلطة الحاكمة[3].

وتذكر بعض المصادر[4] أنه وبرغم قرب السلطان الناصر محمد من نفوس العامة غير أنه كان يميل إلى علم الدين ابن زنبور (ناظر الخاص ومباشر المتجر السلطاني) الذي كان مكروها من العامة بسبب ظلم وسوء ولايته فنظموا فيه هذه الأبيات

"ذا ابن زنبور الصاحب.....في الناس يا مقوي اسمه

يا ترى زنبور إيش كان.....زنبور أبوه ولا أمه".

وفي الحقيقة فإن عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك أعطونا إنتاجاً أدبياً تبحروا فيه ذوقاً وبلاغة تتناسب مع الحاجات النفسية لكل المصريين، ويبدو أن الأحوال الاقتصادية كانت معيناً لا ينضب لشعر العامة الغنائي وهو ما أشار إليه أحد المؤرخين المعاصرين[5] بذكره للأوبئة التي تعرضت لها مصر في الفترة من سنة833ه/1429م إلى853هـ/1449م، بحيث لم

---

(1) قاسم:المرجع السابق،ص147.

(2) ابن تغري بردي:النجوم الزاهرة،ج16،ص98.

(3) أحمد عبد الرازق: عوامل إنهيار دولة سلاطين المماليك،ص 135.

(4) ابن تغري بردي:المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي،ج1،ص191.

(5) ابن تغري بردي:منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور,تحرير وليم ببر,1930م,ص90،89.

يعد العامة يجدون شيئاً يذكر من الخبز أو القمح ومع هذا كانوا يرفهون عن أنفسهم بالخروج إلى "المفترجات والشوارع يضحكون ويهزلون فكان هذا دأب الناس".

وفي أثناء الأزمات الاقتصادية كان المصريون يصبون غضبهم بشكل أكثر فاعلية، وأحياناً كان السلطان يستجيب لمطالبهم مثلما حدث في سنة عام775هـ/1373م، حيث استغاثوا بالسلطان الأشرف زين الدين شعبان[1] لعزل المحتسب علاء الدين بن عرب، لأنه كان يأخذ البراطيل ولا يسعر البضائع فاستجاب لهم السلطان حيث أخلع السلطان على محمد بن طقتمر وولاه الحسبة عوضاً عن علاء الدين، ويبدو أن الأمر قد تكرر في عام 779هـ/1377م وفي عام,783هـ/1381م وكان ذلك من أجل تعيين محمود العجمي[2] في الحسبة الذي كان بمثابة المنقذ لهم[3].

وأثناء أزمة 796ه/1393م، كان غضب أهل القاهرة على المحتسب بهاء البرجي، حيث "انتهت زيادة النيل إلى أحد عشر إصبعاً من الذراع الثامن عشر وانحط، فارتفعت الأسعار وبلغ الأردب القمح أربعين درهماً والفول والشعير عشرين درهماً والبطة الدقيق وزنتها خمسون رطلاً إلى اثنى عشر درهماً، وضج الناس على البهاء محمد بن البرجي المحتسب، فرسم الأمير سودن النائب للأمير علاء الدين الطبلاوي(متولي المتجر السلطاني) بالتحدث في السعر، فنادى بفتح المخازن والبيع بسعر الله تعالى، وهدد من لا يفتح مخزنه ويبيع بالنهب، وفتح مباشروا الأمراء الشون وباعوا، فانحل السعر قليلاً "[4].

وفي سنة798ه/1395م، "تكالب الناس على شراء الخبز والدقيق وتخاطفوه من على رؤوس الحمالين، فكان يوماً مهولاً، ووقف الناس من الغد إلى السلطان، وضجوا من عدم ما يأكلونه، فندب الأمير علاء الدين على بن الطبلاوي (متولي المتجر) للتحدث في ذلك، وتمادى الأمر في الشدة يوم الأربعاء. وفي يوم الخميس اختفى شرف الدين محمد بن

---

(1) هو السلطان الأشرف زين الدين شعبان بن الأميرالملك الأكبر حسين بن السلطان الملك الناصر محمد بن السلطان الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحي وهو السلطان الثاني والعشرون من ملوك الترك بالديار المصرية(ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة،ج11،ص148).

(2) هو جمال الدين محمود العجمي قاضي قضاة الحنفية(المقريزي: السلوك،ج5،ص386).

(3) المقريزي: السلوك، ج4، ص363. ؛ ابن إياس:بدائع الزهور,ج1,ق2,ص126,ص210,ص273,ص298.

(4) المقريزي: السلوك،ج5،ص359.

الدماميني المحتسب في بيته ثلاثة أيام خوفاً من العامة أن تبطش به...فصرف السلطان ابن الدماميني واستدعى شمس الدين محمد المخانسي الصعيدي، وولاه الحسبة- بسفارة ابن الطبلاوي" (أي بوساطته)[1].

وفي سنة 853ه/1449م، كانت الثورة على المحتسب العلاء بن إسكندر، حيث قاموا بسبه، ولعنه، لأنه عمل على شراء القمح للتجارة فيه.

"وكان علي بن إسكندر قد حجر على بيع القمح إلا بإفراج منه للبائع، وقيل إنه كان يشتري القمح بسعر ثم يبيعه بسعر آخر أزيد من الأول، حتى أن بعض الناس اشترى قمحاً بغير إذنه، فضربه وأشهره، ونادى عليه: جزاء، وأقل جزاء من يشتري القمح"[2].

وتحكي بعض المصادر[3] أنه في شوال من سنة 872ه/1467م، "وقعت غلوة خفيفة في القاهرة، وتشحطت الغلال وارتفع سعرها، فاستنجد الناس بالسلطان، وصار إذا شق من القاهرة يسمعوه الكلام المنكي".

وفي ربيع الأول سنة 885ه/1480م،" نزل السلطان إلى قبة الأمير يشبك، فلما عاد وقف له جماعة من العوام، وشكوا له من أمور الحسبة بأنها ضائعة...وما يوجد خبز في الدكاكين"[4].

ومع صورة أخرى من صور المقاومة البيضاء (أو الشكوى اللسانية)، حيث تذكر المصادر أنه في ربيع الآخر سنة894ه/1488م، "كانت الأسعار مرتفعة في سائر البضائع، ونسب ذلك إلى إهمال كسباي المحتسب، فرفع بعض الناس قصة(عريضة) يشكو فيها من أفعال المحتسب، فوبخه السلطان بالكلام، ثم بطحه بين يديه وضربه نحواً من عشرين عصاه، فلما نزل من القلعة أطلق في السوق النار، وكذلك سماسرة القمح"[5].

وعندما يعجز الناس عن مقاومة السلطة الحاكمة أو النيل منها عن طريق الثورة ضدهم، كانوا يلجؤون إلى أساليب أخرى من المقاومة يغلب عليها الطابع السلبي، وقد تمثلت هذه المقاومة السلبية في هروب عدد كبير من الفلاحين من الأراضي التي يقومون بزراعتها[6].

---

(1) المقريزي:السلوك،ج5،ص387.

(2) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج1،ص 219.

(3) ابن إياس:بدائع الزهور،ج3،ص11.

(4) ابن إياس:المصدر السابق،ج3،ص165.

(5) ابن شاهين الملطي، زين الدين عبد الباسط خليل،ت920هـ/1514م: نيل الأمل في ذيل الدول،ج8، تحقيق عمر عبد السلام تدمري،ط1،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان،1422هـ ـ2002م،ص141. ؛ابن إياس: المصدر السابق،ج3،ص263.

(6) ابن إياس:بدائع الزهور،ج4،ص262.

أما عن الحرفيين وصغار التجار، فكان إغلاق الحوانيت أحد الطرق التي عبر بها أهل الحرف عن موقفهم من السياسة الاقتصادية التي تتبعها السلطة الحاكمة وتعود عليهم بالأضرار مثل عمليات الطرح، أو تغيير العملة وغير ذلك من الوسائل[1].

مما سبق نجد أن السمة الظاهرة هي تجنب السلطان لغضب العامة ومحاولة كسب عطفهم بعزل المحتسب (المسئول عن أسعار السوق من وجهة نظرهم)، وتكليف ناظر المتجر السلطاني بتدارك الموقف، وتكرار الأمر ربما يدل على عدم وجود حل ناجز للحد من أزمات الغلاء، وكانت محصلة هذه الاضطرابات هي زيادة الكراهية للمماليك (رجال السلطة الحاكمة)، فليس من شأن المجتمع تحمل أخطاء الغير وأعباء الحياة المادية، حيث كان من الأجدى للسلطان ورجال دولته إيجاد حلول ناجزة تحد من اختلال الأسعار بالأسواق[2].

ثانياً المقاومة أو الاعتراضات الفعلية:

وتمثلت في اعتداء العامة على ممثل السلطة الحاكمة (المحتسب) كونه المسئول المباشر عن الأسواق، ويبدو أن هذه الاعتداءات كانت أيضا رسالة للسلطان القابع في القلعة، ففي عام828هـ/1424م ثارت العامة على بدر الدين العيني، وقاموا برجمه على أساس أنه محتسب تسبب في ارتفاع الأسعار فأمر السلطان برسباي بأن "يوسط جماعة من العوام حتى شفع فيهم بعض الأمراء"[3].

أيضا تشير المصادر في ثنايا أحداث شهر رجب سنة 853هـ/1449م، "أن جماعة من العوام ثارت على المحتسب على بن القيس ورجموه، ثم رجموا أبا الخير بن النحاس[4], وكان قد ركب من داره قاصداً إلى القلعة، فأحس الشر، فتوجه من خارج القاهرة، فلم يسلم من أذى العوام، ورجموه وأنزلوه عن فرسه وأخذوا عمامته من على رأسه، وأخذوا خواتمه ولولا أن بعض

---

(1) الصيرفي:نزهة النفوس,ج2,ص 289،290.؛ ابن إياس:بدائع الزهور,ج4,ص20, 24.

(2) أحمد عبد الرازق:عوامل إنهيار دولة سلاطين المماليك، ص139.

(3) ابن إياس:بدائع الزهور،ج2،ص101.

(4) هو زين الدين ويكنى بأبي الخير (ت864هـ /1459م) وقد ظهر في عهد السلطان جقمق، تولى عدة وظائف منها وكالة بيت المال ثم خلع عليه بنظر الجوالي وأضيف له نظر الكسوة ثم خلع عليه بنظر البيمارستان كما أضيف إليه نظر المواريث، سيطر على السلطان جقمق سيطرة كاملة حتى وصف بعزيز مصر آنذاك.(رحاب السيد أحمد محمد:زين الدين أبو الخير النحاس، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر،ع37،مج 3،2017م،ص1978 – 2050.

المماليك أدركه لهلك عن يقين"[1]، وفي شهر ذي القعدة من سنة 914ه/1508م، "أخلع السلطان على الزيني بركات بن موسى وأعاده إلى الحسبة، وعزل يوسف البدري عنها وكان قد وقع في تلك الأيام تشحيطة في القمح، وكادت العوام أن ترجم يوسف البدري"[2].

وبنظرة ناقدة على أحوال المجتمع المصري آنذاك، نجد أن سياسة المتجر السلطاني (إلى جانب غيرها من العوامل) أحدثت بطريقة غير مباشرة أزمة أمنية في مصر المملوكية، حيث أن العشوائية الاقتصادية، خلّفت الكثير من العاطلين، وتشير الرواية التي ذكرها المقريزي [3]إلى أنماط الجرائم التي شاعت بين العامة.

"وأهل هذا الشهر (ربيع الآخر) من سنة 820ه/1417م، وفي جميع أرض مصر... من أنواع الظلم ما لا يمكن وصفه ولا حكايته بقول، من كثرته وشناعته، فجملته أن الحكام بالقاهرة وأعمالها ما بين محتسب، ووال، وحجاب وقضاة، ونائب الغيبة، والأمير فخر الدين الأستادار، فالمحتسب بالقاهرة والمحتسب بمصر كل ما يكسبه الباعة مما تغش به البضائع، وما تغبن فيه الناس في البيع، يجبى منهم بضرائب مقررة لمحتسبي القاهرة ومصر وأعوانهما، فيصرفون ما يصير إليهم من هذا السحت في ملاذهم المنهي عنها....وأما والي القاهرة، ووالي مصر وغيرهما من سائر ولاة النواحي، فإن جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق، إذا ظفروا به، فلا يأتون بسارق معه سرقة إلا أخذوها منه....وصار كل من يقطع من السراق يده، إنما يقطع لأحد أمرين، إما لقوة جاه المسروق منه، أو عجز السارق عن القيام للولاة بالمال".

كما أننا نلحظ أن العامل الاقتصادي كان أكثر العوامل المؤدية إلى ثورات الناس وهباتهم بشقيها الإيجابي والسلبي، فمعظم هذه الثورات جاءت نتيجة لتضرر الناس جوعاً بعد أن ندرت الحبوب، وانعدم الخبز بالأسواق، وارتفعت الأسعار بما لا طاقة للناس به، لذا كانت المطالبة بالطعام، أو تغيير العملة والاحتكار وطرح البضائع من أكبر العوامل المؤدية إلى هذه الثورات[4].

أيضا تجدر الإشارة إلى أن هذه الثورات لم تكن تحمل في طياتها فكراً سياسياً مناهضاً للسلطة الحاكمة، كما أنها لم تكن منظمة بشكل يجعل منها رادعاً للسلطة، أو تخشى حدوثها، وإنما كانت غالباً ما تكون تلقائية وليدة

---

(1) ابن إياس:المصدر السابق،ج2،ص275.

(2) ابن إياس:بدائع الزهور،ج4،ص146.

(3) السلوك،ج6،ص433،432.

(4) شلبي الجعيدي:الأزمات الاقتصادية،ص399.

الظروف الاقتصادية التي كانت تسير من سيئ إلى أسوأ، وحتى مشاركات العامة في الصراع بين أبناء السلطة الحاكمة - والذي اتخذ طابعاً سياسياً- فإن هذه المشاركات كانت لا تخلو أيضا من عامل اقتصادي.

فبعد أن أبطل السلطان برقوق سائر المكوس من ديار مصر وأعمالها سنة 791هـ/1389م، عدل عن قراره بسبب حاجته الشديدة للمال، فانقلب الناس على برقوق وأخذوا في الهرب من القاهرة والانضمام لجيش يبلغا الناصري والعمل على التخلص من حكم برقوق[1]، ورغم إيمان الشعب بالقضاء والقدر فإن ذلك لم يجعله يعفي السلطة الحاكمة من مسئولية الأزمات الاقتصادية والمحن التي تمر بها البلاد، فالأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام 853هـ/1449م (واستمرت بضع سنوات بعدها) كانت من أشد الأزمات التي شهدتها مصر في ذلك العصر ولذلك تعددت فيها الثورات التي شارك فيها العامة والمماليك معاً على الرغم من أنهم قل إن يتفقوا على أمر[2].

ففي رجب سنة853هـ/1449م، "وقف العامة بشوارع القاهرة، من داخل باب زويلة إلى تحت القلعة وهم يستغيثون ويصرخون، وما كادوا يرون محتسب القاهرة حتى رجموه بعد أن أشبعوه سباً وتوبيخاً، وانضم إليهم جماعة كثيرة من المماليك السلطانية، وانتظروا أبا الخير النحاس، وكيل بيت المال الذي كان المحتسب من أعوانه، فضربوه ضرباً مبرحاً وأخذوا عمامته", وذكر البعض أنهم أشهروه على حمار، واضطر السلطان أمام هذه الثورة الجامحة أن يعزل المحتسب علي بن اسكندر[3] عن حسبة القاهرة"[4].

كما أدى التلاعب في العملة وتذبذب قيمتها إلى اتخاذ العامة مواقف متشددة تجاه السلطة الحاكمة، فعندما حاول السلطان إينال إبطال التعامل بالنقود وزناً وضرب دراهم جديدة يعامل بها عدداً، قامت العامة برجم ناظر الخاص السلطاني(الجمالي) في ربيع الآخر861هـ/1456م وهموا بقتله، ولم يتوقفوا عن ثورتهم حتى أجاب السلطان بعودة الأمور إلى حالها[5].

---

(1) ابن تغري بردي:النجوم الزاهرة,ج11,ص259.؛ د.حكيم أمين عبد السيد:قيام دولة المماليك الثانية,الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة,1966م,ص73.

(2) ابن تغري بردي:النجوم الزاهرة،ج15،ص400.

(3) علي بن إسكندر وعرف بابن الفيسي، باشر المعلمية ثم الحسبة ثم الولاية ونقابة الجيش في أوقات وكان ظالماً وضيعاً.(السخاوي: الضوء اللامع،ج5،ص192).

(4) ابن تغري بردي:النجوم الزاهرة،ج15،ص397–401.

(5) شلبي الجعيدي: الأزمات الاقتصادية،ص401.

وفي 886هـ/1481م ثارت العامة على ناظر الخاص ورجموه وكادوا أن يقتلوه، لأنه ضرب فلوساً جدداً عليها اسم السلطان وقصد أن يخرجها بأغلى من الفلوس العتق، ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد أن نودي بأن تكون الفلوس العتق والجدد كلها بالميزان بسعر واحد فسكن الأمر قليلاً[1].

ومن نافلة القول فإن هبات المصريين ضد السلطة الحاكمة في مصر عصر سلاطين المماليك كانت في مجملها ترتبط بعوامل اقتصادية، نتيجة لسياسة الاحتكار الاقتصادي المتمثلة في المتجر السلطاني الذي تسيد الموقف الاقتصادي في مصر بدءاً من عهد الأشرف برسباي، حيث نتج عن هذه السياسة أن دخلت البلاد في نفق مظلم، وعندما قدر لها الخروج كانت تحت حكم بني عثمان.

أهم مظاهر الحياة الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية:

ونستعرض بإيجاز أثر الأزمات الاقتصادية على:

1. الاحتفال بوفاء النيل.
2. الاحتفال بعيد النيروز.
3. الاحتفال بالمولد النبوي.
4. الاحتفال بشهر رمضان.
5. الاحتفال بعيد الأضحى.
6. الطعام.
7. الأوقاف.

أثرت الأزمات الاقتصادية على كثير من الاحتفالات التي كان يقيمها المصريون في مناسبات مختلفة، فقد ألغيت بعض الاحتفالات واختفى كثير من مظاهر البهجة والسرور التي كانت تصاحبها، وحل محلها الكآبة والحزن، ولعل أكثر الاحتفالات تأثراً بالأزمات تلك الاحتفالات التي كانت ترتبط ارتباطا وثيقاً بنهر النيل لتوقف حياة المصريين على هذا النهر[2]، الذي يعد أحد أهم العوامل الرئيسة في حدوث الأزمات أو عدم حدوثها.

ومن هذه الاحتفالات:

1. الاحتفال بوفاء النيل:

على الرغم من أن حد الوفاء في عصر الجراكسة ارتفع إلى ما يقرب من ثمانية عشر ذراعاً، إلا أن الاحتفال بوفاء النيل أصبح مسألة تراثية لا علاقة لها بالواقع، إذ ظل المصريون في عصر الجراكسة يقيمون هذا الاحتفال عندما يبلغ نهر النيل ستة عشر ذراعاً وهو الحد الذي كان كافياً لري

---

[1] ابن إياس: بدائع الزهور،ج3،ص189.

[2] سعيد عاشور: المجتمع المصري،ص 217.

الأراضي المصرية في الماضي[1]، مما سبق نستنتج أن السنوات التي لم يصل فيها النهر إلى هذا الحد لم يتم الاحتفال فيها بوفاء النيل.

ففي عام 830ه/1426م جاء الاحتفال باهتاً لتوقف النيل عن الزيادة، فأصدر السلطان أوامره بعدم تزيين الحراقات[2] واجتماع الناس بشاطئ النيل في هذه السنة، فانكف عن منكرات قبيحة كانت تحدث في مثل هذه الاحتفالات[3].

وكانت صورة الاحتفال بوفاء النيل أشد قتامة وظلاماً في سنة الشراقي العظيم854ه/1450م من أي سنة مضت، فعندما لم يصل النهر حد الوفاء، اتفق السلطان وأرباب الدولة على فتح خليج السد من غير تخليق المقياس[4]، فنزل "والي القاهرة ومعه جماعة من الناس إلى سد الخليج وفتحه فمشى الماء مشياً هيناً وسط بكاء الناس ونحيبهم مما هالهم من أمر النيل"[5].

وفي عام856ه/1452م توقف نهر النيل في أوائل الزيادة فاضطربت أحوال الناس ثم زاد واستمر في زيادته حتى بلغ حد الوفاء[6]، وهنا خرج آلاف الناس مع أهل الدولة المعنيين بفتح السد، ومن شدة الفرح وازدحام الناس على السد انهار بمن كان واقفاً عليه ومات منهم أكثر من عشرين نفساً[7].

2. الاحتفال بعيد النيروز[8]:

ويبدو أثر الأزمات الاقتصادية واضحاً على الاحتفال بهذا العيد، فعلى الرغم من أن السلطان فرج بن برقوق قد أعاد هذا الاحتفال بعدما أبطله

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3،ص328.

(2) والمفرد حراقة، وهي ضرب من السفن فيها مرامي نيران يرمى بها العدو في البحر.(المعجم الوسيط،ج1،ص168).

(3) المقريزي: السلوك،ج7،ص155.

(4) تخليق المقياس أي طلاؤه بالخلوق وهو نوع من العطور(شلبي الجعيدي: الأزمات الاقتصادية،ص262).

(5) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج15،ص425.

(6) ابن اياس: بدائع الزهور،ج2،ص295.

(7) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن،(ت902هـ/1496م): التبر المسبوك في ذيل الملوك،ج4،تحقيق نجوى كامل ولبيبة إبراهيم،مكتبة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،1428هـ –2007م، ص17.

(8) النوروز أو النيروز: وهو بالفارسية اليوم الجديد وهو عيد رأس السنة القبطية في أول شهر توت(القلقشندي:صبح الأعشى،ج2،ص410).

والده، إلا أن مظاهره تواضعت إلى حد كبير" إذ لم يبق للناس من الفراغ ما يقتضي ذلك، ولا من الرفه والبطر ما يوجب لهم عمله"[1].
حيث كان " يجتمع فيه المغنون والفاسقات تحت قصر اللؤلؤ بحيث يشاهدهم الخليفة، وبأيديهم الملاهي وترتفع الأصوات، ويشرب الخمر، ويتراش الناس بالماء والخمر"[2].

3. الاحتفال بالمولد النبوي الشريف:

فقد كان الاحتفال به يتخذ شكلاً من الفخامة والعظمة حيث اعتبرته السلطة الحاكمة تقرباً من الله ورسوله فتمد فيه الأسمطة وينال الفقراء نصيبهم من الطعام والأموال، فقد كان الاحتفال يبدأ مع مطلع شهر ربيع الأول حتى إذا ما أحلت الليلة الكبرى ــ وهي ثاني عشر ذلك الشهرــ أقام السلطان بالحوش السلطاني بالقلعة خيمة ذات أوصاف خاصة، سماها المعاصرون "الخيمة العظيمة"[3]، وبلغت تكلفتها ستة وثلاثون ألف دينار، ويوضع عند أبوابها أحواض من الجلد تملأ بالماء الحلو، وتعلق حولها الأكواب الفاخرة المصنوعة من النحاس، كما تمد أسمطة الحلوى المختلفة ، كما امتازت هذه الصحون بالاتساع والكبر، حتى أن أحد الفقراء أخذ صحناً منها ووزنه فزاد على ربع قنطار[4].
ويمكن القول إن الأزمات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على إقامة الاحتفال بالمولد النبوي، فيذكر أحد المعاصرين[5] أن الاحتفال في سنة 847ه/1443م:"جاء مختصراً بسبب عبث المماليك حيث انحط عدد القراء والوعاظ إلى الثلث وانفض الاحتفال مبكراً".
كما جاء الاحتفال بالمولد النبوي في سنة 872ه/1467م "غير حافل على غير العادة نتيجة لكثرة الاضطرابات الداخلية"[6].

4. الاحتفال بقدوم شهر رمضان:

أما عن مظاهر الاحتفال بقدوم شهر رمضان فقد تلاشت هذه المظاهر الاحتفالية وقت الأزمات، فبعد أن كانت الشوارع تزدان بالأنوار والمشاعل والفوانيس المختلفة الأشكال والألوان وتشترى الشموع الضخمة "برسم ركوب الصبيان لصلاة التراويح، فيمر في ليالي رمضان من ذلك ما يعجز

---

(1) المقريزي: الخطط،ج2،ص37.
(2) المقريزي: الخطط،ج2،ص36.؛ القلقشندي: صبح الأعشى،ج2،ص458.
(3) ابن اياس: بدائع الزهور: ج5،ص 24.
(4) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج12،ص73.
(5) التبر المسبوك،ج3،ص155.
(6) ابن اياس: بدائع الزهور،ج2،ص459 – 460.

البليغ عن حكاية وصفه، وقد تلاشى الحال في جميع ما قلنا لفقر الناس وعجزهم"[1].

وكان لتدهور صناعة السكر والحلوى أثرهما الكبير في أن بعض الأعياد جاءت خالية من الحلوى التي كان يتبارى صناعها في تعدد أنواعها وعرضها[2].

5. الاحتفال بعيد الأضحى المبارك:

كما تأثرت احتفالات عيد الأضحى بارتفاع الأسعار وبصفة خاصة في اللحوم، ففي سنة 854ه/1450م لم يستطع كثير من الأمراء شراء الأضاحي وتوزيعها على الناس[3]، ولم يكن تواضع مظاهر الاحتفال بالأعياد مقصوراً على المسلمين فقط، بل تواضعت أيضا مظاهر الاحتفال لدى المسيحيين بسبب عدم إقبالهم على شراء الشموع بعد تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي[4].

كما أثرت الأزمات الاقتصادية في احتفالات الزواج، إذ في مثل هذه الظروف تقل هذه الحفلات إن لم تنعدم وبخاصة بين أبناء طبقة العامة لضعف قدراتهم الاقتصادية، ويبدو أثر الأزمات الاقتصادية واضحاً في انخفاض قيمة المهور في عصر الجراكسة سواء في الطبقة الحاكمة أو غير الحاكمة.

ففي ذي الحجة سنة791ه/ نوفمبر1389م لم يبلغ صداق منطاش عندما عقد قرانه على بنت الأمير أحمد بن السلطان حسن أكثر من ألف دينار وعشرين ألف درهم، ولعل الأزمة المالية التي كان يعانيها نتيجة استعداده لقتال برقوق واقتراضه الأموال من أمناء الحكم بالقاهرة ومصر والحسينية كان سبباً في انخفاض هذا الصداق[5].

وكان جملة الصداق الذي دفعه السلطان الظاهر برقوق في ربيع الآخر796ه/1394م ـ عندما عقد على خاتون تندي بنت حسين بن أويس

---

(1) المقريزي: الخطط،ج3،ص175.

(2) المقريزي: الخطط،ج3،ص 181.

(3) ابن تغري بردي: حوادث الدهور،ص302. ؛ ابن إياس: بدائع الزهور،ج3،ص 198 ، 205.

(4) شلبي الجعيدي: الأزمات الإتصادية،ص268.

(5) المقريزي: السلوك، ج5، ص267.

ــ ثلاثة ألف دينار فقط وذلك لاقتراضه الأموال من تجار الكارمية في هذا الشهر حلاً لأزمته المالية[1].

هكذا فقدت الأعياد والمناسبات بهجتها بسبب الأزمات الاقتصادية المتوالية التي أخذت تنخر في بنيان الدولة حتى أودت بها عندما طرقتها جيوش العثمانيين.

6. أثر الأزمات الاقتصادية على الطعام:

وأما عن الطعام فلقد أثرت الأزمات الاقتصادية في معدل الاستهلاك اليومي للمواد الغذائية الذي تناقص كما وكيفاً عما كان عليه الحال في بداية عصر سلاطين المماليك، حينما كان البعض يفاخر سائر البلاد بمصر من كثرة ما يلقى من مخلفات بائعي الطعام، وهذا التناقض لم يكن مقصوراً فقط على استهلاك طبقة العامة وإنما تخطاه إلى استهلاك الطبقة الحاكمة، فقط كان يعمل في سماط الملك الظاهر برقوق في كل يوم خمسة آلاف رطل من اللحم ثم انخفض هذا المعدل في عصر المؤيد شيخ إلى800 رطل من اللحم، ثم هبط إلى 506 رطل من اللحم فقط في عهد الأشرف برسباي[2].

وقد تأثرت المماليك السلطانية تأثراً كبيراً عندما اضطر السلطان فرج بن برقوق أثناء الأزمة الاقتصادية في عام806ه/1404م وما تلاها إلى قطع رواتبهم من اللحوم وغيرها، مكتفياً ببدل نقدي يقدر بعشرة دراهم من الفلوس، لذا صار غذائهم في الغالب من الفول المسلوق لعجزهم عن شراء اللحم[3].

وإذا كان هذا حال الطبقة الحاكمة، فإن كثيراً من الناس لم ينالوا نصيبهم من الطعام وقد ساعد على ذلك أن المصريين" لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من أسواقهم[4]."

ولذا نلحظ أنهم يتأثرون يومياً بتطورات السوق ومدى توافر الطعام به، فقد أدت الأزمات الاقتصادية إلى أن أصبح الحصول على رغيف الخبز هو الشغل الشاغل لغالبية الأفراد، وكثيراً ما تحدث الصراعات بينهم للحصول

---

(1) المقريزي: السلوك،ج5،ص352.

(2) المقريزي: الخطط، ج3،ص367.

(3) المقريزي: الخطط،ج3،ص373.

(4) ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج1، ص109.

عليه بأية وسيلة، حيث يتزاحم العامة على الأفران وحوانيت بيع الخبز والدقيق، وربما يقتتلون في سبيل الحصول على شيء من هذا أو ذاك" فمنهم من يجد رغيف الخبز ومنهم من يرجع خائباً"[1].

ولذلك كثيرا ما يردد المؤرخون عمليات النهب التي كان يقوم بها العوام للأفران والمخابز لا لنهب الخبز فقط، بل والعجين أيضاً وكل ما تصل إليه أيديهم، مما يدفع السلطة الحاكمة للقيام بتعيين جماعة من الأجناد عند كل فرن لمنع العامة من الخطف والنهب[2].

كما نجد أن الأزمات الاقتصادية قد أثرت أيضا في تغيير مكونات رغيف الخبز، فبعد أن كان يصنع من القمح ويعد مغشوشا إذا أضيف إليه الحمص أو الفول[3]، أدى ارتفاع أسعار القمح إلى خلط القمح بالحمص والشعير، بل وفي بعض الأحيان طحنوا الفول وصنعوا منه خبزاً[4]، وأصبح الخبز المصنوع بأكمله من الذرة هو الغذاء الرئيسي لأهل الصعيد عندما ندر القمح هناك في سنة 825ه/1422م[5].

ثم أصبح خبز الذرة شائعاً في أنحاء مصر، لذا نجد أن أهل القاهرة صنفوا رقصة خاصة يقولون فيها:

" زويجي ذي المسخرة يطعمني خبز الذرة"[6].

وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل أن كثيرا من الفقراء مات جوعاً على الطرقات دون أن يجد لقمة تسد رمقه[7]، وأصبح انبعاث رائحة تقالي المطابخ أو سماع صوت دق الهاون من أحد البيوت دليلاً على ترف سكان تلك الدار[8].

---

(1) ابن حجر: انباء الغمر:ج3،ص70.

(2) المقريزي : السلوك،ج6،ص398. ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج2،ص 24 ،25.

(3) ابن الأخوة، ضياء الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد القرشي(ت729هـ /1328م)، معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبردج، ص89.

(4) الصيرفي: نزهة النفوس، ج2،ص359.

(5) المقريزي: السلوك، ج7، ص53.

(6) ابن اياس: بدائع الزهور،ج3،ص 237، 238.

(7) ابن إياس: بدائع الزهور،ج3،ص 238.

(8) المقريزي: الخطط، ج3،ص291.

7. الأزمات الاقتصادية والأوقاف:

حيث أننا نلحظ شدة الأزمات الاقتصادية نلحظ انضمام أعداد كبيرة إلى الطرق الصوفية، وبخاصة أن هذه الأزمات يصاحبها تدني في مستوى المعيشة، لذا تنسحب أعداد كبيرة من الناس إلى التصوف إما هروباً من حياة الشظف والضنك والحرمان التي يعانونها، حيث يجدون في التصوف ملجأ وراحة بال من المحن الشديدة التي أحاطت بهم، وتفسيراً يخدعون به أنفسهم عن حقيقة الحرمان ويبعدهم عن آلامه، أو تقرباً إلى الله لأن الأفراد عندما يضيقون بالحياة نجدهم يلوذون بالدين ويخضعون له أملاً في نعيم الآخرة، أو رغبة في الاستفادة من الأوقاف التي ترصد لهم ، حيث اتخذوا التصوف وسيلة للحياة الدنيا، ولذا كانوا أرغد عيشاً وأترف حياة ممن هم في معترك الحياة من غير المتصوفة[1].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد أدت الأزمات الاقتصادية وخاصة في عصر الجراكسة إلى اضمحلال وتلاشي عدد كبير من المؤسسات الصوفية، فبعض الخانقاوات[2] كادت تندثر مثلما حدث في خانقاه طيبرس، فقد نقل صوفيتها عام 814ه/1411م إلى المدرسة الطيبرسية بالجامع الأزهر بعد خراب المناطق المجاورة لها[3]، كما أغلقت بعض المطابخ التي كانت تمد المتصوفين بالطعام، وبطل الخبز وصار يصرف للصوفية في كل شهر مبلغ من المال مثلما حدث في خانقاه ركن الدين بيبرس بعدما قصر النيل سنة 776ه/ 1374م[4].

كما أثرت الأزمات الاقتصادية على الأوقاف بشكل غير مباشر في الأوقاف حيث أن كثرة الأوقاف وضخامة ريعها وتنوع مصارفها جعلها مطمع السلاطين والأمراء ولا سيما في وقت الأزمات، إذ أن خلو خزانة الدولة من الأموال دفع السلطة الحاكمة إلى حلها وإقطاعها أو استبدالها،

---

(1) شلبي الجعيدي: الأزمات الاقتصادية، ص 302، 303,

(2) الخانقاه: كلمة فارسية وتعني محلاً للتعبد والتزهد والبعد عن الناس ودخلت هذه الكلمة العربية منذ أن انتشر التصوف فهي كالدير في النصرانية(دهمان: معجم الألفاظ التاريخية،ص66).

(3) المقريزي: الخطط، ج 4،ص 301.

(4) المقريزي : الخطط، ج4 ،ص 286.

كما تطلعوا إلى استغلالها، كذلك تطلع أصحاب النفوس الضعيفة من القضاة والمباشرين إلى أموال الأوقاف مما أدى إلى فسادها وخرابها[1].

فعلى سبيل المثال يذكر أحد المصادر التاريخية[2] أن السلطان برسباي حاول الحصول على فتوى من القضاة والعلماء بأخذ أموال الناس بما فيها أموال الأوقاف للاستعداد لقتال شاه رخ بن تيمور لنك، فجمع قضاة القضاة بين يديه في 13 ربيع الآخر839ه/1436م، وسألهم في أخذ الأموال" فكثر الكلام وانفض المجلس من غير أن يفتوه بذلك، وقيل إن بعض الفقهاء قال: كيف نفتيه بأخذ أموال المسلمين وكان لبس زوجته يوم طهور ولدها الملك العزيز يوسف ما قيمته ثلاثون ألف دينار، وهي بدلة واحدة وإحدى نسائه". ومن نافلة القول فإن الأزمات الاقتصادية ـــ والتي كانت سياسة المتجر السلطاني أحد أهم أسبابها وخاصة عصر الجراكسة ـــ قد انعكست على كافة مناحي الحياة، حيث واجه المجتمع ثنائية الفقر والمرض في ظل سلطة نهبية لم تفكر إلا في الحصول على الأموال بشتى السبل، وأمام ذلك ارتبكت السياسة الداخلية وفقد السلاطين سيطرتهم على مقاليد الأمور حتى صارت السلطنة عبئاً يتهرب الجميع من تبعاته[3]، وهكذا تنهار دولة سلاطين المماليك من الداخل، وعبثاً حاول طومان باي إحياءها فقد أصبحت الدولة جسداً مات قبل أن يسقط بزمان.

---

(1) محمد محمد أمين:الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر،ط1،دار النهضة العربية، القاهرة،1980م،ص322.

(2) ابن تغري بردي:النجوم الزاهرة،ج15،ص 68.

(3) قاسم: عصر سلاطين المماليك،ص377.

المصادر والمراجع:

14 علاء طه: السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، ط1435ه/2014م، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة.

15 رأفت محمد النبراوي: السكة الإسلامية في مصر عصر المماليك الجراكسة، ط1، مركز الحضارة العربية للإعلام، القاهرة،1414ه-1993م.

61 AYALON,D:studies on the structure of the Mamlouk Army,Bulletin of the school of oriental and African studies,university of London,vol,15,NO.2(1953),pp203-22.

17 ابن شاهين الملطي، زين الدين عبد الباسط خليل، ت920هـ/1514م: نيل الأمل في ذيل الدول، ج8، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان،1422هـ-2002م، ص141.

18 رحاب السيد أحمد محمد: زين الدين أبو الخير النحاس، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ع37، مج 3،2017م.

19 د. حكيم أمين عبد السيد:قيام دولة المماليك الثانية,الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة,1966م.

:1 السخاوي، محمد بن عبد الرحمن،(ت902هـ/1496م): التبر المسبوك في ذيل الملوك،ج4،تحقيق نجوى كامل ولبيبة إبراهيم،مكتبة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،1428هـ -2007م.

;1 ابن الأخوة، ضياء الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد القرشي(ت729هـ /1328م)، معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبردج.

<1 محمد محمد أمين:الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر،ط1،دار النهضة العربية، القاهرة،1980م،ص322.